





بناءً على طلب هيئة المكتب، أعدّ نائب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) هذه الوثيقة، وقد أجرى مشاورات غير رسمية مع الأطراف المعنية الأساسية وأخذ في الاعتبار التعليقات التي رفعت في الاجتماعات المشتركة بين هيئة المكتب والفريق الاستشاري وفي اجتماعات اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. ووافقت عليها هيئة مكتب لجنة الأمن الغذائي في 26 مايو/أيار 2011. ونظرت مجموعة العمل المفتوحة العضوية في وسائل تنفيذ الاقتراح في يوليو/تموز 2011 غير أنها غير واردة في هذه الوثيقة. والوثيقة غير ملزمة من حيث العملية المقترحة للتشاور بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول في إطار اللجنة التي ستجري بعد انعقاد الدورة العامة السابعة والثلاثين للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وبعد الموافقة على "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى". وهي واردة في هذه الوثيقة للعلم.

يرجى من اللجنة:

– إطلاق عملية تشاور شاملة في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي لإعداد مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول تعزز الأمن الغذائي والتغذية، وتوسيع نطاق ملكيتها. وتتولى هذه العملية هيئة مكتب اللجنة، بمساعدة الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وأصحاب المصلحة كافة، تمهيداً لرفع المبادئ إلى اللجنة للنظر فيها.

– اعتبار أن أول خطوة في عملية التشاور الشاملة تكمن في الاتفاق على نطاق هذه المبادئ والهدف منها والمستفيدين والمقصودين منها وهيكلها وعلى شكل عملية التشاور، مع الأخذ بالأطر القائمة ومنها مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، وقد شارك في وضعها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد، والبنك الدولي، واحترام الحاجة إلى المحافظة على الاتساق الكامل وتفادي ازدواجية مع الخطوط التوجيهية الطوعية التي ينبغي الموافقة عليها قبل البدء بالتشاور حول مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

## أولاً- المقدمة

1- لفورة الاهتمام العالمي بالاستثمار في الزراعة منذ أزمة الغذاء في عام 2008 آثار عميقة على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، تطرح مسألة حيازة الأراضي الزراعية من قبل المستثمرين الأجانب أو المحليين على نطاق واسع في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي تعاني من ضعف في حوكمة الأراضي مشاكل اقتصادية ومؤسسية وأخلاقية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر والتنمية في المناطق الريفية. وقد رفع عدد من الجهات المعنية الصوت مطالباً بمبادئ أو خطوط توجيهية أو حتى مدونات سلوك لإدارة مثل هذه الاستثمارات، فضلاً

عن إطار عمل أو خطة على النطاق الدولي تحول هذه المبادئ إلى أفعال. وثمة اتفاق عام بأن لا بدّ من اتخاذ إجراءات عاجلة نظراً إلى أنّ الوضع على أرض الواقع تتدهور بسرعة.

2- فقررت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 أن تبدأ عملية شاملة للنظر في مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، ضمن إطار عمل اللجنة، مع الأخذ بالعملية الجارية لوضع مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي تحترم الحقوق وسبل كسب العيش والموارد، التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق العالمي للتنمية الزراعية، والأونكتاد والبنك الدولي. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2010، عيّنت هيئة مكتب اللجنة السيد Hugo Verbist نائب رئيس اللجنة، لعقد مشاورات غير رسمية بهدف تحديد خطة طريق لمثل هذه العملية الشاملة.

3- وجاءت المدخلات من جهات عدة تشمل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبرازيل وسويسرا، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وأوكسفام، ومنظمة Action Aid International، ولجنة التخطيط الدولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وشبكة منظمات المزارعين الريفيين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، والحركة الدولية للشبيبة الزراعية والريفية الكاثوليكية، والائتلاف الدولي للأراضي، والشبكة الدولية للأغذية الزراعية. وأخذ كذلك بالتعليقات التي قام بها المشاركون في الاجتماعات المشتركة بين هيئة المكتب والمجموعة الاستشارية والاجتماعات مع اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. واعتمدت هيئة المكتب العملية المقترحة المنبثقة عن هذه المناقشات يوم 26 مايو/أيار 2011. وتستند هذه الوثيقة إلى الوثيقة التي وافقت عليها هيئة المكتب.

4- وتمّ الاتفاق على أنّ هذه العملية ينبغي أن تهدف إلى توفير التوجيه السياسي وفهم مشترك للحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان أن يكون للاستثمار في قطاع الزراعة أثر إيجابي (أو على الأقل غير سلبي) على الأمن الغذائي والتغذية. ولكي تكون المشاورات شاملة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والمبادئ ذات الصلة التي وضعتها مؤسسات أخرى بهدف إعداد مجموعة من المبادئ العملية واسعة النطاق لجميع أصحاب المصلحة للشرعية والملكية.

5- ويجدر أن تبدأ المشاورات الواسعة النطاق ضمن إطار اللجنة بعد الدورة السابعة والثلاثين للجنة وليس قبل اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والثروة السمكية، والغابات التي من شأنها أن تؤثر على فحوى المشاورات وشموليتها، وبالتالي على التكاليف المحتملة المترتبة على هذه العملية. وبخلاف تلك الخطوط التوجيهية الطوعية، لم يتمّ الاتفاق على أي إجراءات للموافقة الرسمية على تلك المبادئ. بل يبقى اتخاذ قرار عما إذا كان ينبغي التصديق على تلك المبادئ أو الموافقة عليها أو دعمها بأي طريقة أخرى من قبل اللجنة العامة في عام 2012.

6- وينبغي النظر في تغيير إسم المبادئ التي ستنبثق من عملية التشاور الواسعة النطاق ضمن اللجنة للتمييز الواضح بينها وبين مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

7- وسيتمّ تحديد موعد حلقة دراسية تضمّ كل الممثلين الدائمين وغيرهم من أصحاب المصلحة لأخذ العلم بأحدث المستجدات بشأن التقدم المحرز.

### ثانياً- العملية المقترحة

#### الخطوة 1: تحديد التطورات والعمليات والمبادرات القائمة والمرتبطة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة

- تعقب التطورات والعمليات والمبادرات المرتبطة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة الحاصلة ضمن نطاق عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وما بعده، التي يمكن أن تستخدم كمدخلات لعملية التشاور الشامل في إطار عمل اللجنة (انظر الخطوة 2). وسينشأ مكتب اللجنة مجموعة عمل مفتوحة العضوية معنية بالاستثمار المسؤول في الزراعة. وتعمل المجموعة على أساس مدخلات الأمانة، فتحدد ما تحقّق والجهة التي حققتّه و النتائج، وتسلبّ الضوء على الثغرات المتبقية وتعزّز الفهم الواضح لأفضل الممارسات. كما تجمع الأدلة على الآثار الفعلية والمحتملة للاستثمار الزراعي الواسع النطاق في الأرض على القطاع الاجتماعي والاقتصادي، والبيئي وعلى مسألة حقوق الإنسان. ويساعد ذلك في تحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي التطرق لها؛
- إنشاء حيز عمل على الإنترنت لتبادل المعلومات الإلكترونية وتخزين المعلومات ذات الصلة. ويشكّل هذا الحيز جزءاً من موقع اللجنة الإلكتروني ويرتبط بالموقع القائم عن مبادئ الاستثمار الزراعية ([www.responsibleagroinvestment.org](http://www.responsibleagroinvestment.org))، الذي يديره البرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية؛
- تحديد عملية التشاور التي ستجريها اللجنة بالتفصيل مع الأخذ بالآثار المترتبة على الميزانية. وتعدّ الأمانة العامة للجنة التكاليف التقديرية لعملية التشاور المقترحة.

8- وينبغي أن يكون الارتباط وثيقاً بين مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالاستثمارات الزراعية المسؤولة، ومجموعة العمل المعنية بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، لا سيما فريق المشروع الذي يجري الدراسة عن حيازة الأراضي والاستثمار في الزراعة.

9- والمبادرات القائمة التي أطلقتها اللجنة أو جهات أخرى، والتي يمكن لعملية المشاورة أن تستند إليها تشمل ما يلي ولكن لا تقتصر عليه:

(أ) التفاوض على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى المقرر اعتمادها في دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي السابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

(ب) تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة الذي سيرفع إلى دورة اللجنة السابعة والثلاثين.

(ج) خطة عمل على أن توافق عليها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد والبنك الدولي وهي تشمل:

(1) تقارير المنظمات الأربع في إطار عملية مجموعة العشرين (التقرير الأولي في مارس/آذار 2011، والتقرير النهائي في يونيو/حزيران 2011، وقمة مجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2011)

(2) الأحداث التي تتوقعها المنظمات الأربع مثال:

- المشاورة مع القطاع الخاص (2 مارس/آذار 2011)؛
- الاجتماع السنوي للبنك الدولي بشأن الأراضي والفقير (واشنطن، 18-21 أبريل/نيسان)؛
- المشاورة مع البلدان الأقل نمواً (مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً، إسطنبول، 11 مايو/أيار 2011).

(3) اختبار نماذج تجريبه المنظمات الأربع مع البلدان والقطاع الخاص حيث "تختبر" المبادئ كما هي بصيغتها الحالية. ويمكن لنتائج هذه التجارب أن تندرج في عملية التشاور. وتقدم المنظمات الأربع خيارها للبلدان النموذجية والمفهوم الذي سيتمّ اختباره لأخذ العلم، مع تحديد دور كل منظمة منها. ولن تموّل اللجنة هذه التجارب.

10- يتضمّن الملحق الأول-ب لائحة بالمبادرات الأخرى المشابهة والعمليات والمبادرات ذات الصلة.

## الخطوة 2: عملية التشاور التي تنظمها اللجنة بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول

11- تستغرق عملية شاملة ومناسبة قائمة على المشاركة وقتاً وينبغي أن تستند إلى العمليات والمبادرات القائمة (التي أطلقتها اللجنة أو جهات أخرى). وسيستكمل عدد من هذه المبادرات في أواخر عام 2011، مثل اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعرض تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة إلى دورة اللجنة السابعة والثلاثين المعقودة في

أكتوبر/تشرين الأول 2011، ونتائج قمة مجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، والمشاورات الإقليمية المتوقعة، والدراسات والمشاريع النموذجية التي تعدّها المنظمات الأربع (منظمة الزراعة والأغذية، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد)، وشراكة الحوار (انظر الملحق 1)، وغيرها من المبادرات طوال عام 2011.

12- وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2011، يمكن لعملية التشاور الواسعة النطاق أن تتبع نمط عملية التشاور التي وضعت للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ويتضمّن الملحق 2 تفاصيل عن العملية المقترحة للتشاور. وينبغي زيادة التمعّن في التفاصيل غير أنّه يجدر بعملية التشاور أن تشمل ما يلي:

- المشاورات الإلكترونية التي تستند إلى القضايا الرئيسية المحددة في عام 2011 للإعداد لاجتماعات مجموعة العمل؛

- المشاورات في روما والمشاورات الإقليمية؛

اجتماعات تعقدّها مجموعة العمل لمدة خمسة إلى عشرة أيام عمل كاملة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ويونيو/حزيران 2012، واستعراض عام مفتوح العضوية واستكمال المناقشات من قبل اللجنة بحلول نهاية يوليو/تموز 2012.

13- في أكتوبر/تشرين الأول 2012، ترفع نتائج عملية المشاورات إلى دورة اللجنة الثامنة والثلاثين.

### ثالثاً- الميزانية

14- ينبغي تمويل عملية اللجنة للتشاور بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول (الخطوات 1 و2)، على الأقل في عام 2011، من موارد من خارج الميزانية نظراً إلى أنّ ميزانية اللجنة الأساسية لفترة السنتين 2011- لا يمكن أن تغطي سوى نشاطين للجنة، وقد تمّ تحديدهما بالفعل وهما تطوير أداة لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري وتطوير إطار العمل الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية. وبالتالي تطرح مسألة ما إذا كان أصحاب المصلحة ملتزمين بالدعم المالي لعملية المشاورة الشاملة. وينبغي حثّ البلدان الأعضاء على المساهمة الفعالة في هذه المشاورات.

15- وستقدم أمانة اللجنة إلى هيئة مكتب اللجنة ومجموعة العمل المفتوحة العضوية التكاليف التقديرية للعملية القائمة على خطوتين بعد إقرار العملية من قبل اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين. وتجدر الإشارة إلى أنّ المبادرات والتطورات المختلفة، المحددة في الخطوة 1، غير ممولة من ميزانية اللجنة. وفي ضوء المساهمات من خارج الميزانية التي أعلن عنها مؤخراً، يبدو أنّ التمويل لعام 2011 مضمون، ويظل التمويل لفترة السنتين 2012-2013 غير مؤكد.

## الملحق 1

### أ- خلفية تطوير مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول

خلال قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في لاكويلا في يونيو/حزيران 2009، وبهدف زيادة تعزيز الأمن الغذائي في العالم، "فإن مجموعة البلدان، إذ لاحظت توجه الاستثمارات الزراعية العالمية المتزايد، بما في ذلك تأجير الأراضي وشراؤها في البلدان النامية، بالعمل مع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية لوضع اقتراح مشترك للمبادئ وأفضل الممارسات في مجال الاستثمارات الزراعية الدولية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، صدر إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في روما ليؤكد على الاستمرار في دراسة المبادئ والممارسات الجيدة لتعزيز الاستثمارات الزراعية المسؤولة.

ومنذ ذلك الحين تعمل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأونكتاد والبنك الدولي معاً لتطوير مجموعة من المبادئ المقترحة للاستثمار الزراعي المسؤول. وأصدرت المنظمات الأربع مشتركةً في فبراير/شباط 2011 صيغة شاملة لسبعة "مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول التي تحترم الحقوق، وسبل المعيشة، والموارد" بوصفها "مذكرة مناقشة للمساهمة في الحوار العالمي الجاري". وعرضت تلك المبادئ ونوقشت في عدد من المناسبات، منها أحداث جانبية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك، سبتمبر/أيلول 2009)، ومؤتمرات المنظمة الإقليمية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأدنى (مايو/أيار، ديسمبر/كانون الأول 2010)، ومؤتمر البنك الدولي عن السياسات المتعلقة بالأراضي (واشنطن، أبريل/نيسان 2010) ولجنة منتجات السلع التابعة للمنظمة (يونيو/حزيران 2010). وتغطي المبادئ المقترحة مسألة حقوق ملكية الأراضي، وعدم المجازفة بالأمن الغذائي، والشفافية، والحكم السليم، والمشاورة والمشاركة، والجدوى الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والبيئية.

وتستخدم مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول حالياً كتوجيه توفّر المنظمات الأربع للبلدان أو القطاع الخاص. غير أنّ العديد من الحكومات الوطنية لا تطلب المشورة وهي تقبل بالاستثمار الأجنبي دون شروط. وهذا يسلط هذا الضوء على الحاجة لمبادئ تتسم بشرعية وملكية واسعة النطاق.

وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2010، فإن اللجنة إذ أحاطت علماً "بالعملية الجارية لوضع مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل كسب العيش والموارد، وتمشياً مع دورها، قررت الشروع في عملية شاملة للنظر في المبادئ داخل اللجنة" (التقرير النهائي للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 26 (2)). ولم تقدم أي تفاصيل عن كيفية إجراء هذه العملية وماذا ينبغي أن تكون النتائج المتوخاة.

## ب- العمليات والمبادرات ذات الصلة

تتضمن العمليات والمبادرات الأخرى التي لا تقل أهمية عن تطوير المبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول ما يلي :

عقب قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا في يونيو/حزيران 2009، اقترح مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء السيد أوليفيه دي شوتر Olivier De Schutte مجموعة من المبادئ والتدابير الدنيا لمواجهة التحدي لحقوق الإنسان، في مجال حيازات وإيجارات الأراضي الواسعة النطاق. وقبل ذلك، في عام 2009، نُشر عدد من الدراسات الهامة حول مسألة حيازة الأراضي العابرة للحدود من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومن قبل المعهد الدولي للبيئة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ووفقاً لاستشارة بعض من الدول والمنظمات، أن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول في صيغته الحالية تفتقر إلى النهج القائم على حقوق الإنسان.

الخطوط التوجيهية الطوعية. منذ عام 2009، تجري مشاورات في جميع أنحاء العالم من أجل تطوير الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وفي دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2010، شجعت اللجنة " استمرار العملية الشاملة لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بالاستناد إلى العمليات الإقليمية القائمة بهدف تقديم الخطوط التوجيهية لكي تنظر فيها لجنة الأمن الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين". وفي الوقت نفسه "حثت الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين المشاركين في عملية صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمارات الزراعية على ضمان الاتساق والتكامل بين العمليتين". وستشكل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى ودليل التنفيذ المتوقع بشأن حيازة الأراضي والاستثمار الزراعي المسؤول كسبيل لتنفيذ الخطوط التوجيهية، الترجمة الفعلية للمبدأ 1 على الأرض. كما يمكن أن تتداخل الخطوط التوجيهية وغيرها من مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول. وعند توافر الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، يجدر النظر بدقة عما إذا كان ينبغي العودة إلى الخطوط التوجيهية في بعض المبادئ الأخرى. ولضمان الاتساق بين العمليتين، على ممثلي كل فئة من الجهات المعنية المُمثلة في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالخطوط التوجيهية الطوعية أن يشاركوا كذلك في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالمبادئ. وقد عقدت جلسة عامة للجنة الأمن الغذائي العالمي لاستكمال المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية في يوليو/تموز 2011 واستمرت لمدة 4 أيام. وستعقد جلسة عامة للجنة كذلك في أكتوبر/تشرين الأول قبل الاعتماد الرسمي في الدورة السابعة والثلاثين.

فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. كُلف فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية من قبل الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي على النحو التالي: إن اللجنة (...) طلبت إلى فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إجراء دراسات، تقدم إليها في دورتها السابعة والثلاثين (أكتوبر/تشرين الأول)، بشأن القضايا الهامة التالية :

- أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
  - استعراض الأدوات القائمة التي تمكن رسم خرائط الأراضي المتاحة؛
- تحليل مقارن لأدوات مواءمة الاستثمارات واسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية (الفقرة 26 (4) من تقرير اللجنة).

وفي الرابع من أبريل/نيسان 2011، وزّعت اختصاصات وهيكلية فريق المشروع الذي عينته اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء ليتولى دراسة حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة. ويتألف فريق المشروع من: كاميليا تولمين Camilla Toulmin (قائدة الفريق، المملكة المتحدة)، بريم بيندرابان Prem Bindraban (هولندا)، وجان ساتورنينو بوراس Jun Saturnino Borrás (فلبين)، واستير موانغي Esther Mwangi (كينيا). ويتولى البروفسور رودى رابينغ Rudy Rabbinge (هولندا) توجيه استعراض اللجنة التوجيهية لفريق المشروع. وأصدر الفريق نسخة أولية عن التقرير في مايو/أيار 2011، وقد رفعت للمراجعة من قبل خبراء عبر استشارة إلكترونية. ثم رفع فريق المشروع النسخة النهائية من مشروع التقرير بمطلع يونيو/حزيران 2011 مجدداً لمراجعة خبراء من الخارج. ووافقت اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء على التقرير النهائي في يوليو/تموز 2011. ويمكن أن يكون لنتائج هذه الدراسة تأثير مباشر على مضمون المشاورات بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

مجموعة العشرين. في قمة سول المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، أعلنت مجموعة العشرين أنها تشجع كل البلدان والشركات على دعم مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول. كما طلبت إلى الأونكتاد والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية أن تضع خيارات لتشجيع الاستثمارات الزراعية المسؤولة (مارس/آذار 2011 للتقرير الأولي، يونيو/حزيران 2011 للتقرير النهائي). ويمكن للتقارير بشأن الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي أعدت لمجموعة لعشرين أن تندرج في عملية لجنة الأمن الغذائي في حال وجدتها اللجنة قيمة من حيث ضمان اتساق أفضل على المستوى العالمي.

الشراكة لتوسيع نطاق الحوار بشأن الحيازات الواسعة النطاق والبدائل. في أبريل/نيسان 2010، شكّل التحالف الدولي من أجل الأراضي شراكة مع المنظمات الإقليمية للمزارعين (شبكة منظمات المزارعين الريفيين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، والاتحاد الآسيوي للمزارعين من أجل التنمية الريفية المستدامة، وكوبروفام) والمنظمات غير الحكومية (Action Aid، وأوكسفام) لإطلاق الحوار بشأن حيازات الأراضي الواسعة النطاق والبدائل. وقد أطلقت الشراكة في أبريل/نيسان 2010 كردّ مباشر على النقص في التشاور المنسق والحوار المفتوح الذي يشمل من همّ الأشدّ تأثراً ولضمان الاستجابة الملائمة لتزايد الاستثمارات المرتبطة بالأراضي. وبشكل ملموس أكثر، تسعى شراكة الحوار إلى تعزيز فهم أفضل لآثار الاستثمارات المرتبطة بالأراضي من وجهة نظر مستخدمي الأراضي المحليين، وكيف يمكن استخدام ذلك في تحديد استجابة تأخذ في الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصلحة كلها. وقد عقد عدد من عمليات التشاور

والاجتماعات للمجتمع المدني الإقليمي في عام 2010 ومن المقرر عقد عدد منها في عامي 2011 و2012. وتشمل هذه العمليات التشاورية:

- المشاورات الوطنية في ما يصل إلى أربعة بلدان في آسيا، بقيادة آسيا للمزارعين من أجل التنمية الريفية المستدامة، واجتماع آسيوي إقليمي محتمل؛
- المشاورات الوطنية في بلدين في كل منطقة في أفريقيا الشرقية والجنوبية والغربية والوسطى بقيادة منظمات المزارعين الإقليمية؛
- مؤتمر عموم أفريقيا المعني بحقوق النساء بالأراضي وحيازات الأراضي الواسعة النطاق في أواخر مايو/أيار ومطلع يونيو/حزيران 2011 من قبل منظمة المعونة من أجل العمل وأوكسفام عقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من 30 مايو/أيار إلى 2 يونيو/حزيران 2011؛
- اجتماع تشاوري على نطاق القارة الأفريقية في مطلع عام 2012.

ويستكمل الائتلاف الدولي للأراضي دراسة عالمية عن الضغوط التجارية على الأراضي (انظر الموقع التالي [www.commercialpressuresonland.org](http://www.commercialpressuresonland.org)) وهو ملتزم مع أوكسفام ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ومركز التنمية والبيئة في جامعة بيرن برصد مشروع عن حيازات الأراضي واسعة النطاق خلال الثمانية عشر شهراً الماضية. وستنشر البيانات في سبتمبر/أيلول. وينبغي أن تندرج نتائج هذه المشاورات والتقارير والرصد في عملية تشاور اللجنة.

وثمة كذلك عدد من المبادرات ذات الصلة بشأن استثمار القطاع الخاص في الزراعة وهي تشمل ما يلي:

- معايير أداء المؤسسة المالية الدولية (الخاضعة للمراجعة حالياً لتعزيز المعايير)؛
- المبادئ الاستوائية ذات الصلة للمصارف؛
- عملية Ruggie للشركات ومسألة حقوق الإنسان؛
- بعض المبادرات المتعددة الجهات المعنية، مثل المائدة المستديرة بشأن زيت النخيل المستدام.

كذلك، تضمن بعض المبادرات الإقليمية ذات الصلة مثل الخطوط التوجيهية للأراضي للاتحاد الأفريقي الالتزام القوي بالعملية من قبل مجموعات من البلدان المتأثرة بشكل خاص.

وتعمل شبكات المزارعين الأفريقيين على تطوير اقتراحاتها الخاصة بشأن الاستثمارات الزراعية التي تدعم العمليات الزراعية المستدامة للأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد عقدت ورشة عمل في ياوندي في 4-5 مايو/أيار 2011 وقد تطرقت إلى النقاط الأربع التالية:

- الاحتياجات الاستثمارية للمزارع الأسرية؛
- تطور استراتيجيات الاستثمار ومدى استهدافها هذه الحاجات؛
- مشاركة منظمات المزارعين في إعداد البرامج الاستثمارية وتنفيذها؛
- خطة عمل متابعة ورشة العمل.

وفي المنتدى الاجتماعي العالمي المعقود في داكار في فبراير/شباط 2011، اعتمدت منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية نداء داكار ضد الاستيلاء على الأراضي الذي استند إلى عدد من المؤتمرات والمنتديات حول الاستثمارات في الأراضي الواسعة النطاق. ويدعو هذا النداء لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى رفض مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي يعتبرها صندوق التضامن العالمي غير شرعية وغير ملائمة في الاستجابة لظاهرة الاستيلاء على الأراضي. ويرتبط بذلك النداء فرض حظر حيازات الأراضي على نطاق واسع.

مبادرة سياسات صفقات الأراضي هي عبارة عن شبكة من الأوساط الأكاديمية التي تطوّر أدلة ثابتة من خلال بحوث مفصلة مرتكزة على العمل في الميدان بشأن الاقتصاد السياسي، والشؤون الإيكولوجية السياسية، والاجتماعية السياسية المرتبطة بصفقات الأراضي المرتكزة على المواد الغذائية والوقود الحيوي، والمعادن والمحافظة على الموارد. ورفعت المبادرة رؤاها الأولية إلى المؤتمر الدولي بشأن الاستيلاء على الأراضي المعقود في مطلع شهر أبريل/نيسان في جامعة Sussex. ويمكن الاطلاع على مخرجات المؤتمر على الموقع التالي [www.future-agricultures.org/land-grab.html](http://www.future-agricultures.org/land-grab.html). وتعد المبادرة لعقد مؤتمر متابعة في Cornell في خريف عام 2012، مع التركيز على الثغرات الأساسية والمواضيع والبدائل الجديدة للاستيلاء على الأراضي.

سهلت مجموعات التصنيف الدولي للبراءات والمعني بالأرض والاستثمارات في المجلس الدولي المعني بسياسات التجارة الغذائية والزراعية عقد حلقة دراسية عن السياسات في مجال الاستثمار بالزراعة والأراضي في اجتماع اللجنة التنسيقية في آية المجتمع المدني عقدت في قرطبة، إسبانيا من 30 مايو/أيار إلى 2 يونيو/حزيران 2011. وكان الهدف الرئيسي من الحلقة الدراسية تحديد القضايا الرئيسية من وجهة نظر الفلاحين، والسكان الأصليين، والرعاة الرحالة وصيادي الأسماك لتطوير المقترحات بشأن الاستثمارات الزراعية. وسيلي ذلك أحداث أخرى لم تحدد بعد.

يسعى إطار تقييم وحوكمة الأراضي إلى بناء مجموعة من البيانات لرصد مؤشرات ملكية الأراضي مع مرور الوقت وإجراء تقييم لحوكمة الأراضي. وتستكمل هذا النهج الكمي عمليات التقييم النوعي. وينسق المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية المبادرة وهو يعمل مع منسقي العمل في البلدان لإجراء بحوث محددة وإشراك الحكومات.

وينبغي ضمان الاتساق مع الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن الحق في الغذاء، والإعلان النهائي للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، والمبادئ التي توصل إليها مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن الحق في الغذاء.

## الملحق 2

### المشاركة والشكل والمحتوى

يتضمن هذا الملحق المزيد من التفاصيل بشأن المشاركة في عملية المشاورة المقترحة حول مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، وشكله ومضمونه.

#### أ- المشاركة

ثمة اتفاق عام على أن الحوار لا يزال غير مكتمل بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والمبادئ العامة في هذا الخصوص. ومن الضروري إجراء عملية تشاور بمشاركة شاملة وواسعة في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي وعلى المستوى العالمي والإقليمي والوطني من أجل بناء الثقة، والشرعية، والملكية. ويجدر أن تكون هذه العملية شاملة إلى أقصى الحدود لضمان تمثيل جميع أصحاب المصلحة بصورة ملائمة على مثال:

- حكومات البلدان التي تتلقى الاستثمارات - لا سيما البلدان الأكثر تضرراً بالاستثمار في الأراضي الواسعة النطاق - والبلدان المستثمرة؛
- المنظمات الدولية وهي تشمل المنظمات الأصلية الأربع - منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأونكتاد والبنك الدولي - وغيرها بما في ذلك فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي والتغذية ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء؛
- المجتمع المدني من خلال آلية المجتمع المدني وهي الآلية المعترف بها لتسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف عمليات لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويشمل ذلك ضمان التمويل الكافي لإجراء عملية مستقلة لدمج مدخلات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في عملية التشاور. ويجدر إدماج منصات مثل الشراكة لتوسيع الحوار بشأن الحيازات الواسعة النطاق والبدايل أيضاً؛
- القطاع الخاص وهو يشمل الشركات التي تعمل في الإنتاج الزراعي وصناديق الاستثمار. وينبغي استكشاف الوسائل المبتكرة لضمان المشاركة التامة والفاعلة للجهات الفاعلة كافة ضمن القطاع الخاص في عملية التشاور.

#### ب- الشكل

يمكن أن تعكس عملية التشاور بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول العملية التي انبثقت منها الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى (وقد تضمنت 15 عملية مشاورة إقليمية وموضوعية في غضون 16 شهراً).

ويجدر عقد عمليات تشاور إلكترونية وجلسات عامة بشأن القضايا الرئيسية التي ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأنها. وبالتالي ينبغي إنشاء حيز عمل إلكتروني على موقع لجنة الأمن الغذائي العالمي حيث يمكن إجراء المشاورات

الإلكترونية مثل الاستبيانات وتبادل المعلومات ووضع الروابط إلى الموقع القائم [www.responsibleagroinvestment.org](http://www.responsibleagroinvestment.org).

ويمكن عقد جلسات عامة تضم الأطراف المعنية كافة في روما ويمكن أن تُدمج كذلك في المشاورة الإقليمية لتوفير فرص ربطها بالأحداث والمبادرات القائمة.

### ج- المحتوى

في حين يمكن أن تكون الحيازات الواسعة النطاق الموضوع الرئيسي، ينبغي وضع المناقشات في الإطار الأشمل لأي نوع من الاستثمار الزراعي هو الأنسب لضمان الأمن الغذائي والتغذية. ويوجد النظر في البدائل عن الاستثمار الواسع النطاق في سياق المشاورات. ووفقاً للأهداف المحددة المبتغاة مثل الأمن الغذائي والتغذية، وأمن الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، تختلف نماذج الاستثمار التي يمكن ألا تتطلب حيازة الأراضي بل العمل جنباً إلى جنب مع المنتجين المحليين على الأراضي التي يملكونها. كما يجب ألا تقتصر المشاورات على مناقشة الاستثمار الدولي الخاص فقط، بل أيضاً الاستثمار العام والاستثمارات من قبل المزارعين أنفسهم.

من المهم تحديد المواضيع والأفكار التي لم تندرج في مجموعة من المبادئ الحالية والتي لا يزال من الضروري التطرق إليها. ومن هذه المواضيع تسوية النزاعات والبدائل للزراعة على نطاق واسع لضمان الإنتاج المستدام للمواد الغذائية والزراعية، ودمج المبادئ في التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ودمج قرارات تتطلب موافقة حرة مسبقة ومستنيرة، والشفافية والرصد.

ينبغي أن يشمل التشاور كذلك:

- فحوى المبادئ التي وضعتها المنظمات الأربع مع الأخذ بالمبادئ التي وضعها أصحاب المصلحة مثل المبادئ التي وضعها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء؛
- تحديد "أصحاب المصلحة" (الأشخاص الذين تستهدفهم مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول)؛
- مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون هذه المبادئ خاضعة لإقرار أو موافقة أو دعم بأي طريقة أخرى من قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي و/أو أي جهاز رياسي آخر.

### وفي الخطوة 2

- تنفيذ المبادئ (الترويج، والاتصالات، والمساعدة التقنية، والوضع القانوني، والتوجيهات العملية، وبناء القدرات، و"التوسيم" وغير ذلك.)؛
- النظر في حوافز ثابتة ومحددة لدعم التنفيذ؛
- تحديد البلدان النموذجية حيث يمكن "اختبار" إمكانية التنفيذ وأثره؛
- إنشاء طريقة للمتابعة، والرصد والمساءلة لضمان التنفيذ؛
- إنشاء طريقة لإعادة النظر في مراجعة المبادئ بعد تقييم فعاليتها.

ويبقى من الممكن تعديل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأونكتاد والبنك الدولي وتحسينها و/أو استكمالها عند الضرورة وعلى أساس ما هو عملي. وأي تعديل مقترح ينبغي أن يكون منبثقاً عن عملية التشاور المقترحة المذكورة أعلاه بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأربع التي هي الواضحة الأساسية ومع المنظمات التي طرحت مبادئ أخرى. وقد أكدت المنظمات الأربع دعمها الكامل لعملية التشاور التي تنظمها اللجنة.

وتبقى المبادئ طوعية في طبيعتها ولا يمكن بالتالي أن تعتبر ملزمة. غير أنه ينبغي توفير الحوافز للحكومات والشركات الخاصة المعنية لتأخذ بهذه المبادئ في مرحلة اتخاذ القرارات وتنفيذها.